

بيع المزايمة أحكامه ومآذيره



إعداد

د. محمود عبد الله بخيت
أستاذ مساعد - كلية الشريعة - جامعة جرش الأهلية
الأردن - جرش - ص ب ٣١١

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

أما بعد:

فإن بيع المزايمة بيع شائع، تعارفه الناس منذ عهد رسول الله ﷺ إلى
أيامنا هذه، حيث تقوم في كثير من البلاد أسواق مخصوصة له تسمى
المزادات، يرتادها الناس لشراء السلع والبضائع، لكن بعض من يبيع بالمزاد
ربما لجأ إلى إنفاق سلعته بأعمال وأساليب لا تتفق مع أحكام الشريعة
الإسلامية، التي تؤكد على وجوب الالتزام بالصدق والأمانة والنصيحة،
وعدم الغش والخديعة في التعامل بين العباد، كما أن بعض من حضر المزاد
ربما تحرّج من الشراء لما في ذلك من شبهة الحرمة أو الكراهة عندما يرى
أناساً تباع سلعهم بأثمان زهيدة أو عندما يأمر الحاكم ببيع أموالهم بالمزاد
لديون ركبته وحقوق لزمته.

لذلك كله، رغبت في أن أبحث في بيع المزايمة، مبيناً أحكامه

ومحاذيره، ليكون البيع والشراء في المزادات منضبطاً بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرص على الوفاء بحاجات العباد ورعاية مصالحهم.

وقد جاء البحث في مطلبين:

المطلب الأول: أحكام بيع المزايدة:

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف المزايدة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: حكم بيع المزايدة.

الفرع الثالث: الأحكام العامة لبيع المزايدة.

المطلب الثاني: محاذير بيع المزايدة:

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: التغرير والتدليس.

الفرع الثاني: النجش.

الفرع الثالث: البخس.

الفرع الرابع: الاضطرار.

ثم ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من البحث.

والله أسأل أن أكون قد وفّقت في رسم معالم هذا البيع وتجلية أحكامه وبيان محاذيره، فإن أصبت فلله الفضل والمثنة، وإن أخطأت فهو أهل التقوى وأهل المغفرة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



المطلب الأول أحكام بيع المزايدة

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف المزايدة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: حكم بيع المزايدة.

الفرع الثالث: الأحكام العامة لبيع المزايدة.

الفرع الأول تعريف المزايدة لغة واصطلاحاً

لغة:

المزايدة على وزن مفاعلة - التي تقتضي التشارك في أصل الفعل بين اثنين^(١).

والمزايدة: مصدر الفعل زايد.

وزايد: مزيد الفعل الثلاثي زاد الذي معناه نما وكثر.

وزايد: نافس في الزيادة، يقال: زايد في ثمن السلعة أي زاد فيه على آخر.

فالمزايدة هي المنافسة على الزيادة.

والمزاد: موضع المزايدة.

وثن المزاد: الثمن الذي رسا به المزاد^(٢).

(١) العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٦١/١١.

(٢) إبراهيم أنيس ورفاقه: المعجم الوسيط ٤٣٣/١ - ٤٣٤، ابن منظور: لسان العرب، باب الدال، فصل الزاي ١٩٨/٣ وما بعدها.

اصطلاحاً:

عرّف العيني المزايدة فقال: أن يعطي به واحد ثمناً ثم يعطي به غيره زيادة عليها^(١).

وعرّفها ابن جزيء فقال: أن ينادى على السلعة، ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض، حتى تقف على آخر زائد فيها فيأخذها^(٢)، وجاء في الموسوعة الفقهية: أن يعرض البائع سلعته في السوق، ويزيد المشترون فيها، فتباع لمن يدفع الثمن الأكثر^(٣).

والتأمل في هذه التعريفات، يجد أنه لا فرق بينها، إذ كلها تبين أن المقصود بالمزايدة، هو أن يتم عرض سلعة أمام الناس في السوق أو في المزاد، ليزيد في ثمنها من رغب في شرائها، فتباع لمن يدفع الثمن الأعلى. ويسمى بيع المزايدة عند الناس بيع الدلالة^(٤)، ويسمى أيضاً بيع من يزيد وبيع الفقراء وبيع من كسدت تجارته^(٥).

الفرع الثاني

حكم بيع المزايدة

ذهب العلماء في بيع المزايدة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب القائلين بجواز بيع المزايدة، وهم جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والأباضية

(١) العيني: عمدة القاري ١١ - ٢٦١.

(٢) ابن جزيء: قوانين الأحكام الشرعية ٢٩٠.

(٣) وزارة الأوقاف الكويتية: الموسوعة الفقهية ٩/٩.

(٤) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ١٠٣/٥، الدلالة: عمل الدلال، والدلال: هو من ينادي على السلعة لتباع بالممارسة. انظر إبراهيم أنيس ورفاقه - المعجم الوسيط ٣١٨/١.

(٥) الشيخ نظام وجماعته: الفتاوى الهندية ٢١٠/٣، الزيلعي: تبين الحقائق ٦٧/٤.



والجعفرية والزيدية^(١).

الثاني: مذهب القائلين بكراهة بيع المزايدة، وهم: إبراهيم النخعي وجماعة من السلف^(٢).

الثالث: مذهب القائلين بعدم جواز بيع المزايدة إلا في الغنائم والمواريث، وهم: الحسن البصري وابن سيرين والأوزاعي وإسحاق بن راهويه^(٣).

أدلة المجيزين لبيع المزايدة

استدل الجمهور القائلون بجواز بيع المزايدة بما يلي:
أولاً: السنة، وذلك من وجهين:

أ - فعلة ﷺ ذلك، فقد روى أبو داود بسنده عن أنس بن مالك: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله فقال: «أما في بيتك شيء؟» قال: بلى، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه من الماء، قال: «اثنني بهما»، فقال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ﷺ بيده، وقال: «من يشتري هذين؟» قال رجل: أنا آخذهما بدرهم، فقال: «من يزيد على درهم؟» - مرتين أو ثلاثاً - قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فائتني به» فأتاه به، فشذ فيه رسول الله ﷺ

(١) الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢٣٢/٥، الدردير: الشرح الصغير ١٠٦/٣، النووي: روضة الطالبين ٤١٣/٣، ابن قدامة: الشرح الكبير مع المغني ٤٢/٤، ابن حزم: المحلى ٣٧٠/٧، الشماخي: الإيضاح ٨٨/٣، الطوسي: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ٣٧٤، ابن مفتاح: شرح الأزهار ٨٣/٣.

(٢) ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٥٤/٤، الشوكاني: نيل الأوطار ١٩١/٥، النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠.

(٣) الشوكاني: نيل الأوطار ١٩١/٥، ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث والآثار ٥٩/٦.

عوداً بيده، ثم قال له: «اذهب فاحتطب وبيع، لا أرينك خمسة عشر يوماً» فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً وبيعها طعاماً، فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع»^(١).

ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قال: «من يزيد على درهم؟» - مرتين أو ثلاثاً - ثم أعطاهما لمن قال: أنا آخذهما بدرهمين، فدل ذلك على جواز بيع المزايدة، إذ لو كان مكروهاً لما باعهما ﷺ لمن زاد، قال الكاساني: وما كان رسول الله ﷺ ليبيع بيعاً مكروهاً^(٢).

ب - إقراره ﷺ بذلك، فإنه رأى المسلمين يتزايدون في أسواقهم ولم ينكر عليهم^(٣).

ثانياً: الإجماع على ذلك: فقد روى ابن حزم بسنده إلى هشام الخزاعي أنه قال: شهدت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - باع إبلاً من

(١) رواه أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة ٥٣/٥ - ٥٥، الترمذي: السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد ٣٤٥/٢، ابن ماجه: السنن (بالحاشية السندية)، كتاب البيوع، باب بيع المزايدة ١٩/٢، النسائي: السنن (مع شرح السيوطي وحاشية السندية)، البيوع، باب فيمن يزيد ٢٥٩/٧، أحمد: المسند ١٠٠/٣.

جلس: كساء غليظ يلي ظهر البعير.

قعب: قدح.

قدوم: فأس.

فقر مدقع: فقر شديد يفضي بصاحبه إلى الدقواء وهو التراب.

غرم مفظع: غرامة أو دين فظيع وثقيل.

دم موجع: دم يوجب القاتل أو أولياءه، بأن تلزمه الدية وليس له ما يؤدي به الدية.

انظر: عون المعبود ٥٣/٥ - ٥٥.

(٢) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٣٢/٥.

(٣) اطفيش: شرح النيل وشفاء العليل ١٦٩/٨.



الصدقة فيمن يزيد^(١).

ووجه الاستدلال: أنه لو كان بيع المزايدة مكروهاً لما فعله عمر ولأنكر عليه الصحابة ذلك. وقد نقل الإجماع على جواز ذلك ابن قدامة فقال: وهذا - يعني بيع المزايدة - أيضاً إجماع فإن المسلمين يبيعون في أسواقهم بالمزايدة^(٢).

ثالثاً: أن الحاجة ماسة إلى ذلك، إذ لو ترك الناس الزيادة في السلعة المعروضة للبيع للحق الضرر بالباعة، فقد نقل الباجي عن الإمام مالك أنه قال: (ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع، فيسوم بها غير واحد، قال: لو ترك الناس السوم عند أول من يسوم بها، أخذت بشبه الباطل من الثمن، ودخل على الباعة في سلعهم المكروه، ولم يزل الأمر عندنا على هذا)^(٣).

أدلة القائلين بكراهة بيع المزايدة

استدل القائلون بأن بيع المزايدة مكروه بما يلي:

أولاً: ما روى مسلم في صحيحه - بسنده - إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا يسم الرجل على سوم أخيه».

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: (أن رسول الله ﷺ نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه) وفي رواية الدورقي: على سيمة أخيه^(٤).

(١) ابن حزم: المحلى ٣٧٠/٧، ابن أبي شيبة: المصنف ٥٩/٦.

(٢) ابن قدامة: الشرح الكبير مع المغني ٤٢/٤.

(٣) الباجي: المنتقى شرح الموطأ ١٠٠/٥.

(٤) رواه مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النجش والتصرية ١٥٩/١٠ - ١٦٠.

ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ نهى عن سوم المرء على سوم أخيه وبيع المزايدة من قبيل السوم على سوم الغير^(١).

ثانياً: ما روى البزار وغيره عن سفيان بن وهب، قال: سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة^(٢).

ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ نهى عن بيع المزايدة، والنهي يحمل على الكراهة^(٣).

أدلة القائلين بعدم جواز بيع المزايدة إلا في الغنائم والمواريث

استدل القائلون بعدم جواز بيع المزايدة إلا في الغنائم والمواريث، بما روى زيد بن أسلم قال: سمعت رجلاً يسأل ابن عمر عن بيع المزايدة، فقال ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والمواريث^(٤).

وفي رواية أخرى عن زيد بن أسلم عن ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يذر إلا الغنائم والمواريث^(٥).

ووجه الاستدلال: أن حديث زيد صريح في عدم جواز بيع المزايدة إلا في الغنائم والمواريث، وأن حديث زيد هذا يعتبر قيداً لحديث أنس بن مالك المذكور^(٦).

(١) اطفيش: شرح النيل ١٦٩/٨.

(٢) ابن حجر: مختصر زوائد البزار ٥٠٠/١ حديث رقم ٨٨٦.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ٣٥٤/٤، الشوكاني: نيل الأوطار ١٩١/٥.

(٤) رواه أحمد في المسند والطبراني في الأوسط. انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٨٤/٤.

(٥) رواه الدارقطني في السنن ١١/٣.

(٦) الشوكاني: نيل الأوطار ١٩١/٥.



مناقشة الأدلة

استدل المجيزون بحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - وقد قال الترمذي في سننه^(١): حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان، وعبدالله الحنفي الذي روى عن أنس هو أبو بكر الحنفي. ١. هـ.

لكن أهل العلم ضَعَّفُوا هذا الحديث من جهتين:

الأولى: أن فيه الأخضر بن عجلان وقد ضعفه الأزدي^(٢).

والثانية: أن فيه عبدالله الحنفي، وقد قال فيه ابن القطان: لم تثبت عدالته فحاله مجهول، وقال البخاري: لا يصح حديثه^(٣).

أما الأولى: فيجواب عنها، الأخضر بن عجلان قد قال عنه يحيى بن معين: هو صالح، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه^(٤).

وأما عبدالله الحنفي، فإنه مجهول الحال.

قال ابن القطان: وإنما حسن الترمذي حديثه على عادته في قبول المجاهيل، وقد روى عنه جماعة ليسوا من مشاهير أهل العلم، وهم: عبدالرحمن، وعبدالله بن شميظ وعمُّهما الأخضر بن عجلان، والأخضر وابن أخيه عبدالله ثقتان، وأما عبدالرحمن فلا يعرف حاله^(٥).

وعليه فإن حديث أنس ضعيف، وقد أشار إلى ذلك الألباني^(٦).

قال (الباحث): لكن الحديث الضعيف، إذا لم تُجْمَع الأمة على

(١) الترمذي: السنن ٣٤٥/٢.

(٢) العيني: عمدة القاري ٢٦٠/١١.

(٣) انظر: المباركفوري: تحفة الأحوذى ٤٠٩/٤، ابن حجر: تهذيب التهذيب ٥٤٦/٤.

(٤) انظر: العظيم آبادي: عون المعبود ٥٥/٥.

(٥) انظر: الزيلعي: نصب الراية ٢٣/٤.

(٦) الألباني: ضعيف سنن الترمذي ١٤٦.

خلافه، فإنه يجوز العمل به عند أهل العلم، فقد قال ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين عن أصول الإمام أحمد بن حنبل التي بنى عليها مذهبه:

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده، قسم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس^(١).

أما ما استدل به القائلون بالكراهة فنقول فيه:

إن الاستدلال بحديث النهي عن سوم المرء على سوم أخيه على كراهة بيع المزايدة غير مسلم به، لأن بيع المساومة^(٢) يختلف عن بيع المزايدة، إذ أن بيع المساومة المنهي عنه هو ما كان بعد التراكن والاقتراب والاتفاق على الثمن بين المستام والبائع، أما بيع المزايدة فيكون قبل الاتفاق على الثمن.

قال الكاساني: (وروي: لا يسوم الرجل على سوم أخيه، والنهي لمعنى في غير البيع وهو الإيذاء، فكان نفس البيع مشروعاً، فيجوز شراؤه ولكن يكره، وهذا إذا جنح البائع للبيع بالثمن الذي طلبه المشتري الأول، فإن كان لم ينجح له، فلا بأس للثاني أن يشتري؛ لأن هذا ليس استيئاماً على سوم أخيه، فلا يدخل تحت النهي، ولانعدام معنى الإيذاء أيضاً، بل هو بيع من يزيد وأنه ليس بمكروه)^(٣).

(١) ابن القيم: أعلام الموقعين ٣١/١.

(٢) بيع المساومة: أن يقف الرجل بسلعته يسوم بها من يريد شراءها أو يجلس بها في حانوت أو مكان. انظر المتقى شرح الموطأ ١٠١/٥.

(٣) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٣٢/٥.



وقال العيني: (لو ساوم، وأراد شراء سلعته، وأعطى فيها ثمناً لم يرضَ به صاحب السلعة، ولم يركن إليه لبيعه، فإنه يجوز لغيره طلب الشراء قطعاً، ولا يقول أحد أنه يحرم السوم بعد ذلك قطعاً، كالخطبة على خطبة أخيه إذا ردَّ الخاطب الأول، لأنه لا فرق بين الموضعين)^(١).

وأما حديث سفيان بن وهب في النهي عن بيع المزايدة، فإنه ضعيف لأن فيه ابن لهيعة وهو ضعيف^(٢).

وأما حديث زيد بن أسلم، الذي استدل به القائلون بعدم جواز بيع المزايدة إلا في الغنائم والمواريث، فنقول فيه: إنه حديث ضعيف لأن في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف. قال الهيثمي^(٣): قلت: هو في الصحيح خلا قوله (إلا الغنائم والمواريث)، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وقال ابن العربي: والباب واحد والمعنى مشترك لا تختص به غنيمة ولا ميراث^(٤).

وقال العيني - بعد ذكر حديث زيد بن أسلم -: قال شيخنا: الظاهر أن الحديث خرج على الغالب، وعلى ما كانوا يعتادون فيه مزايدة وهي الغنائم والمواريث فإنه وقع البيع في غيرهما مزايدة^(٥).

الترجيح

بعد عرض الأدلة ومناقشتها يترجح جواز بيع المزايدة؛ لأنه بيع تعارفه الناس منذ عهده ﷺ إلى أيامنا هذه، وأنه لا يختص بغنيمة ولا ميراث بل يجوز في كل سلعة.

(١) العيني: عمدة القاري ٢٦٠/١١.

(٢) ابن حجر: مختصر مسند البزار ٥١١/١، العقيلي: الضعفاء الكبير ٢٩٣/٢.

(٣) الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٨٤/٤.

(٤) ابن العربي: عارضة الأخوذي ٢٢٤/٥.

(٥) العيني: عمدة القاري ٢٦٠/١١.

الفرع الثالث

الأحكام العامة لبيع المزايمة

بعد بيان جواز بيع المزايمة، أتناول فيما يلي أحكامه العامة وهي:

أولاً: يجوز بيع الأموال مزايمة منقولة كانت أو غير منقولة، باختيار المالك، كما يجوز بيعها بأمر الحاكم، كما هو الحال في بيع أموال المدين المفلس.

ثانياً: يجوز بيع سلعة مزايمة، من مالكةا أو وكيله أو الدلال الذي يعهد إليه مالك السلعة، أو الدلال (المنادي) الذي يعهد إليه الحاكم.

ثالثاً: يجوز عرض السلعة للبيع مزايمة في الأسواق، أو في محل المناداة (المزاد).

رابعاً: يُعد فتح باب المزايمة على الثمن من قبل المختص بهذا الأمر، دعوة للتقدم بالعطاء^(١).

خامساً: الإيجاب في المزايمة يسمى عطاءً، وهو ما يتقدم به الراغب بالتعاقد إلى مأمور المزايمة، كأن يقول بعد فتح باب المزايمة: علي هذه السيارة بألف دينار، ثم يأتي آخر فيقول علي بألف ومائة، وهكذا^(٢).

سادساً: إذا زائد أحد في سلعة فقد لزمه ما زاد فيها، ولا يسقط هذا الإلزام ويبقى قائماً ولو زاد عليه غيره، هذا ما ذهب إليه ابن رشد، لكن الأبياني يذهب إلى أن الشراء لا يلزمه إذا زاد عليه غيره، أي أن عطاء الثاني يسقط عطاء الأول.

وقد أيد ابن راشد ما ذهب إليه ابن رشد فقال: في المذهب إذا وقع النداء على السلعة وأعطى فيها ثمناً لزمه، والخيار للبائع، فإن زاد عليه غيره، انتقل لزوم للثاني، وإن لم يزد عليه أحد، فللبائع أخذه بذلك ما لم تطل غيبته.

(١) أبو البصل: دراسات في فقه القانون المدني الأردني - النظرية العامة للعقد ٧٥.

(٢) أبو البصل: دراسات في فقه القانون المدني الأردني - النظرية العامة للعقد ٧٥.



والظاهر أن القول المعتمد عن المالكية ما ذهب إليه ابن رشد، فقد قال الخطاب: وظاهر كلام ابن رشد أن المذهب ما قاله ابن رشد ولم يذكر ابن عرفة غير كلام ابن رشد^(١).

لكن المادة ١٠٣ من القانون المدني الأردني، نصت على أنه يسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو وقع باطلاً، كما إذا تقدم القاضي بعطاء في مزاد لبيع عين متنازع عليها ويقع نظر النزاع في اختصاصه، ويسقط أيضاً العطاء كما لو صدر من قاصر^(٢).

سابعاً: إذا زيد أحد في سلعة، ولزمه ما زاد فيها فإن هذا للزوم يسقط إذا استردّ صاحب السلعة سلعته، وياع بعدها سلعة أخرى؛ لأنه إذا استردّ سلعته، فمعنى ذلك أنه لم يعد راغباً في بيعها، وعليه فإن العطاء الذي تقدّم به المزايد قد سقط؛ لأنه إذا كان العطاء إيجاباً، فإن استرداد السلعة وبيع غيرها بدلاً منها يعني إعراضاً عن الإيجاب، ومن المعلوم أن الإعراض عن الإيجاب مسقط له. قال ابن رشد: الحكم فيه، أن كل من زاد في السلعة لزمه بما زاد فيها، إن أراد صاحبها أن يمضيها له، ما لم يسترد سلعته، فيبيع بعدها أخرى، أو يمسكها حتى ينقضي مجلس المناذاة^(٣).

ثامناً: إذا انقضى مجلس المناذاة (المزايدة) أو أقفل، فقد سقط العطاء الذي تقدّم به المزايد وهو ما ذهب إليه ابن رشد.

لكن ابن حبيب يرى أن للبائع أن يلزم المشتري (المزايد) بعد

(١) الخطاب: مواهب الجليل ٢٣٧/٤ - ٢٣٨.

(٢) أبو البصل: دراسات في فقه القانون المدني الأردني ٧٥، نقابة المحامين: المذكرة الإيضاحية ١١١/١.

(٣) الخطاب: مواهب الجليل ٢٣٧/٤، وانظر بدران: الشريعة الإسلامية (تاريخها ونظرية الملكية والعقود) ٣٧٨.

الافتراق، ونص ابن حبيب: إن فارق المشتري البائع في بيع المساومة دون إيجاب لم يلزمه بعد ذلك بخلاف بيع المزايدة، يلزمه ما أعطى بعد الافتراق؛ لأن المشتري إنما فارقه في المزايدة على أنه استوجب البيع، وقد أيد المازري ما ذهب إليه ابن رشد فقال: لا وجه للتفرقة إلا الرجوع للعوائد.

إلا أن بعض المالكية أجاز بقاء العطاء قائماً لا يسقط بانقضاء مجلس المزايدة، إذا كان العرف يقضي بذلك، فقد قال ابن عرفة: والعادة عندنا للزوم، ما لم يطل زمن المبايعة حسبما تقرر قدر ذلك عندهم^(١).

ويرى المالكية أنه إذا بيعت أموال المفاليس أو الأموات، فإنه يستحب للحاكم أن يتأنى أياماً قبل إلزام المزايد، فقد جاء في المنتقى للباجي^(٢): وقد استحب مالك للسلطان، فيما بيع على مفلس أو ميت، أن يتأنى ثلاثاً، عسى بزائد أن يزيد، وفي بيع العقار ينادى عليه الشهرين والثلاثة بصفته ونعته وتسمية ما فيه، فإذا بلغ منتهاه على أحد، استأناه ثلاثاً قبل الإيجاب، ويكون فيه الخيار للسلطان لا للمبتاع، فإن زيد عليه قبله، وإلا لزمه، فإذا أوجبه ثم جاء من يزيد لم تقبل زيادته.

تاسعاً: للبائع أن يلزم المزاد بالسلعة إن أراد ذلك، هذا إذا كان البائع هو المنادي على السلعة، أما إذا كان المنادي على السلعة هو الدلال، فلا بد من استشارة البائع؛ لأنه صاحب الحق في ذلك، وإذا كان البيع لمال ميت أو مفلس بأمر الحاكم، فلا بد من موافقة الحاكم على البيع، فإن أمضاه مضى وإلا فلا^(٣).

(١) الخطاب: مواهب الجليل ٢٣٧/٤ - ٢٣٨.

(٢) الباجي: المنتقى شرح الموطأ ١٠١/٥.

(٣) الخطاب: مواهب الجليل ٢٣٧/٤ - ٢٣٨، الشيخ نظام وجماعته: الفتاوى الهندية ٢١١/٣.



عاشراً: أن البائع غير ملزم بإمضاء البيع لمن تقدم بالثمن الأعلى، كما قال ابن رشد، فقد جاء في مواهب الجليل للحطاب: وهو مخير بين أن يمضيها لمن يشاء، ممن أعطى فيها وإن كان غيره قد زاد عليه - هذا الذي أحفظ في هذا من قول الشيخ أبي جعفر بن رزق - وهو صحيح في المعنى؛ لأن من حق صاحب السلعة أن يقول لمن أراد أن يلزمه إياها إن أبي، وقال بعها ممن زادك: أنا لا أحب معاملة الذي زادني، وليس طلبتي الزيادة، وإن وجدتها، إبراء مني إليك^(١).

حادي عشر: أن القبول في التعاقد بالمزايدة يكون برسو المزداد.

ثاني عشر: إذا أمضى البائع لمن زائد، أو أوقف المنادي السلعة على التاجر، وشاور صاحبها فأمره بالبيع، فقد لزم البيع صاحبها، ولو زاد آخر فهي للأول.

قال ابن رشد في المذهب: ولو أوقف المنادي السلعة بثمان على التاجر وشاور صاحبها فأمره بالبيع ثم زاد غيره عليه فهي للأول - قاله الأبياني^(٢).

وفي الفتاوى الهندية: إذا كان صاحب المال ينادي على سلعته، فطلبها إنسان بثمان، فكف عن النداء وركن إلى ما طلب منه ذلك الرجل، فليس للغير أن يزيد في ذلك، وهذا استيلاء على سوم الغير، - ثم قال: - وإن كان الدلال هو الذي ينادي على السلعة، وطلبها إنسان بثمان، فقال الدلال: حتى أسأل المالك، فلا بأس للغير أن يزيد بعد ذلك في هذه الحالة، فإن أخبر الدلال المالك فقال: بعه بذلك واقتض الثمن، فليس لأحد أن يزيد بعد ذلك، وهذا استيلاء على سوم الغير^(٣).

(١) الحطاب: مواهب الجليل ٢٣٧/٤.

(٢) الحطاب: مواهب الجليل ٢٣٩/٤.

(٣) الشيخ نظام وجماعته: الفتاوى الهندية ٢١٠/٣ - ٢١١.

هذا هو حكم المسألة عند الحنفية والمالكية؛ لأنهم لا يقولون بخيار المجلس، أما الشافعية والحنابلة، القائلون بخيار المجلس، فإنهم لا يقولون بجواز فسخ بيع المزايدة في مدة الخيار فحسب، بل إنهم يقولون بوجوبه، إذا باع الحاكم مال المدين المفلس، ثم زاد أحد في ثمن السلعة في مدة الخيار، لما في ذلك من مصلحة للمدين.

أما إذا انتهى خيار المجلس ولزم البيع، ثم ظهر زائد آخر، فإنه يستحب للحاكم سؤال المشتري الإقالة^(١) ويستحب للمشتري الإجابة إلى الإقالة؛ لأن ذلك معاونة على قضاء دين المفلس، ودفع حاجته، وجعلوا هذه الصورة مستثناة من حرمة بيع المسلم على بيع أخيه وشرائه على شراء أخيه^(٢).

والذي يترجح عندي ما ذهب إليه الحنفية والمالكية القائلون بعدم خيار المجلس^(٣)، لكن يمكن أن نجعل ما اختص ببيع مال المدين المفلس صورة مستثناة وفقاً به ودفعاً لحاجته وتيسيراً عليه، والله أعلم.

المطلب الثاني

محاذير بيع المزايدة

بيئاً فيما سبق جواز بيع المزايدة وأحكامه العامة، إلا أن هذا البيع ربما اقترنت به أمور جعلته واقعاً تحت طائلة الحرمة أو الكراهة، أو تحت طائلة الفسخ والإبطال؛ لأن تلك الأمور قد نهى الشارع عنها، وحذر منها لأنها تتنافى والآداب العامة، التي حرص الإسلام على مراعاتها والالتزام بها في شتى أنواع التعامل بين الناس.

(١) الإقالة: رفع العقد. انظر: أبو جيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ٣١٢.

(٢) الخطيب: مغني المحتاج ١٥١/٢، البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع ٤٣٣/٣.

(٣) انظر: بخيت: فسخ العقد وآثاره ٦٧ - ٦٨.



وقبل الشروع في بيان محاذير بيع المزايدة وأثرها في البيع، أبين معنى المحذور.

تعريف المحذور:

المحذور: ما يتقى ويحترز منه^(١).

وجاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

قال القرطبي في تفسير هذه الآية: أي مخوفاً لا أمان لأحد منه، فينبغي أن يحذر منه ويخاف^(٢).

فالمراد بمحاذير بيع المزايدة: تلك الأمور التي ينبغي على المتعاملين بالمزاد أن يحذروا منها، وسأتناول هذه المحاذير في أربعة فروع:

الفرع الأول: التغرير والتدليس.

الفرع الثاني: النجش.

الفرع الثالث: البخس.

الفرع الرابع: الاضطرار.

وفيما يلي بيان كل واحد من هذه المحاذير وأثره في البيع.

الفرع الأول:

التغرير والتدليس

ربما عمد بعض الباعة في المزاد، إلى فعل أشياء في المبيع، تزينه في أعين المشتريين، أو وصفوه بأوصاف تدفعهم إلى الإقبال عليه، وربما كتموا

(١) إبراهيم أنيس ورفاقه: المعجم الوسيط ١/١٨٤.

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢٨٠.

عيوبه وأخفوا نقائصه، أو قد يخدع المشتري البائع، ليأخذ منه السلعة بثمان زهيد، ولا شك أن ذلك تغيير وخديعة، وقد حرّم الإسلام ذلك ونهى عنه، فإذا وقع مثل ذلك فما حكم البيع؟

معنى التغيير وأنواعه:

التغيير: هو إظهار المبيع قولاً أو فعلاً بغير صفته الحقيقية^(١).

فالتغيير إما قولي أو فعلي.

أما القولي: فهو الذي يكون نتيجة كذب أحد المتعاقدين، أو من يعمل لمصلحته كالدلال، وذلك لحمل العاقد الآخر على إجراء العقد، كأن يقول البائع للمشتري: غرض علي في السلعة ثمن مقداره كذا، أو اشترِ مني هذه السلعة فإنها جيدة، أو أن يقول المشتري للبائع: وجدت في السوق سلعة أجود من هذه بكذا.

وحكمه: أنه لا يؤثر في العقد؛ لأنه ليس إلا خداعاً وتضليلاً، وأن الاندفاع وراء ذلك من باب التقصير وعدم الحيطة، إلا إذا صاحبه غبن فاحش، فيجوز حينئذ للمغبون فسخ العقد، دفعاً للضرر عنه، أي أنه يثبت له خيار الفسخ بسبب الغبن مع التغيير، ورجح ابن عابدين الرد بالغبن الفاحش مطلقاً، سواء كان معه تغيير أم لا، رفقا بالناس ورعاية لمصلحتهم^(٢).

والغبن الفاحش عند الحنفية: هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين^(٣).

أما الفعلي: فهو إحداث فعل في المبيع، ليظهر بصورة غير ما هو

(١) قلعجي ورفيقه: معجم الفقهاء ١٣٨.

(٢) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ١٤٣/٥.

(٣) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ١٤٣/٥.



عليه في الواقع، كطلاء الأثاث والمفروشات القديمة لتظهر بحالة جيدة، ومثل ذلك التلاعب بعداد السيارة لتظهر بأنها قليلة الاستعمال، ومثل ذلك تصرية الشاة^(١)، وهي التي ربطت أخلافها^(٢) ليجتمع لبنها، ويمتلىء ضرعها، إيهاماً للمشتري بأنها غزيرة الحلب، وقد نهى رسول الله ﷺ عن التصرية فقال: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاح تمر»^(٣).

وحكمه: أنه يؤثر في العقد، ويجعل للمغرور الحق في أن يفسخ العقد، ويسمى هذا خيار التغرير، وذلك بناء على حديث المصراة الذي سبق ذكره، فقد ذهب أبو يوسف وزفر من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الزيدية إلى أن من اشترى مصراة فهو بالخيار إن شاء أمسك وإن شاء رد^(٤).

وأما التدليس فهو: إخفاء العيب في السلعة^(٥).

والتدليس حرام، إذ لا يجوز للمسلم أن يبيع بيعاً معيماً دون أن يبينه للمشتري، لقوله عليه الصلاة والسلام: «المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا يئنه له»^(٦)، ومرّ عليه الصلاة والسلام على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بلاءً، فقال: «يا

(١) التصرية: حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ٢١١.

(٢) أخلاف جمع خلف وهو حلمة الضرع.

(٣) البخاري: الصحيح (مع فتح الباري) كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة ٣٦١/٤، مسلم: صحيح مسلم (مع شرح النووي) كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النجش والتصرية ١٦٠/١٠ وما بعدها.

(٤) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ٤٤/٥، الدردير: الشرح الصغير ١٦٠/٣، الخطيب: مغني المحتاج ٦٣/٢، المرادوي: الإنصاف ٣٩٨/٤، ابن مفتاح: شرح الأزهار ٨٦/٣.

(٥) قلعجي ورفيقه: معجم لغة الفقهاء ١٢٦.

(٦) ابن ماجه: السنن (مع حاشية السندي) كتاب التجارات، باب من باع عيماً فليبينه ٣١/٢.

صاحب الطعام ما هذا؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟!» ثم قال: «من غش فليس منا»^(١).

وحكم البيع الذي فيه تدليس: هو ثبوت خيار العيب للمشتري، فإن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه^(٢).

ويثبت هذا الخيار سواء كان التدليس من البائع أم من الدلال (المنادي) الذي ينادي على السلعة..

ومما يلحق بذلك، تبرؤ البائع من العيوب التي قد تظهر في السلعة، فقد جرت العادة في المزداد أن يقول البائع للمشتري مثلاً: أبيعك هذه السيارة على أنها كومة حديد.

فإذا اشترط البائع ذلك ورضي المشتري فما حكم البيع؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الحنفية والشافعية في قول والحنابلة في قول، إلى أنه إذا باع البائع السلعة واشترط البراءة من العيوب، فقد صحّ البيع وسقط خيار المشتري مطلقاً سواء علم البائع بالعيب أم لم يعلم، لأن الإبراء إسقاط، والإسقاط لا تقضي الجهالة فيه إلى المنازعة^(٣).

(١) الترمذي: السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ٣٨٩/٢، مسلم: الصحيح (مع شرح النووي) كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ١٠٨/٢، ابن ماجه: السنن (بحاشية السندي) كتاب التجارات، باب النهي عن الغش ٢٦/٢، أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب البيوع، باب في النهي عن الغش ٣٢١/٩.

(٢) ابن عابدين: رد المحتار ٣/٥ وما بعدها، الدردير: الشرح الصغير ١٥٢/٣، الخطيب: مغني المحتاج ٥٠/٢، المرداوي: الإنصاف ٤٠٥/٤، ابن مفتاح: شرح الأزهار ١٠٥/٣، اطفيش: شرح النيل ٢٥١/٩، ابن حزم: المحلى ٥٧٤/٧.

(٣) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٧٦/٥ وما بعدها، ابن قدامة: المغني والشرح الكبير ٢٥٩/٤، الخطيب: مغني المحتاج ٥٣/٢.



قال ابن قدامة: وروي عن أحمد أنه أجاز البراءة من المجهول، فيخرج من هذا صحة البراءة من كل عيب، روي هذا عن ابن عمر وهو قول أصحاب الرأي وقول الشافعي، لما روت أم سلمة^(١): أن رجلين اختصما في مواريث درست إلى رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «استهما وتوخيا وليحلل كل واحد منكما صاحبه». فدلّ هذا على أن البراءة من المجهول جائزة، ولأنه إسقاط حق لا تسليم فيه، فصحّ من المجهول كالعتاق والطلاق، ولا فرق بين الحيوان وغيره، فما ثبت في أحدهما ثبت في الآخر^(٢).

الثاني: ذهب المالكية والحنابلة في قول: إلى أنه إذا باع بشرط البراءة من العيوب فإنه يبرأ عن كل عيب لا يعلمه البائع، أما إذا كان يعلم به فلا تصح البراءة عنه، وللمشتري الخيار^(٣).

لما روي أن عبدالله بن عمر، باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبدالله بن عمر: بالغلام داء لم تسمّه، فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل: باعني عبداً وبه داء لم يسمّه لي، فقال عبدالله بن عمر: بعته بالبراءة، فقضى عثمان على عبدالله بن عمر باليمين أن يحلف له لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه، فأبى عبدالله أن يحلف له وارتجع العبد، فباعه عبدالله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم^(٤)، وهذه قضية اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماعاً.

الثالث: ذهب الشافعية في القول الأظهر والحنابلة في قول، إلى أنه إذا باع بشرط البراءة من العيوب، فإنه لا يبرأ من كل عيب يظهر في المبيع

(١) أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب القضاء، باب قضاء القاضي إذا أخطأ. ٥٠٢/٩.

(٢) ابن قدامة: المغني والشرح الكبير ٢٥٩/٤.

(٣) ابن جزئي: قوانين الأحكام الشرعية ٢٩١، ابن قدامة: المغني مع الشرح الكبير ٢٥٩/٤.

(٤) البيهقي: السنن الكبرى ٣٢٨/٥.

كالثياب والعقار وغيره إلا في عيب باطن في الحيوان لم يعلمه، ويثبت الخيار للمشتري^(١).

والراجع - والله أعلم - ما ذهب إليه المالكية وبعض الحنابلة، وهو ثبوت الخيار للمشتري، إذا كان البائع يعلم بالعيب، لأنه حينئذ يكون غاشاً ومدلساً، ولا شك أن التدليس يجيز فسخ العقد كما ذكرنا سابقاً، أما إذا كان لا يعلم بالعيب، واشترط البراءة من العيب، ورضي المشتري، فلا خيار للمشتري.

وبنى المالكية على قولهم هذا أن بيع السلطان بيع براءة، وبيع الورثة مال الميت بيع براءة، وإن لم يشترط ذلك، وذلك فيما باعوه لقضاء دين على الميت، أو لإنفاذ وصيته، دون ما باعوه لأنفسهم^(٢).

الفرع الثاني:

النجش

مما يجري في بيع المزايدة، أن يعتمد بعض من حضر المزاد إلى الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع، ليس بقصد الشراء، وإنما بقصد إغراء غيره ليزيد في ثمن السلعة، وفاعل ذلك قد يكون متواطئاً مع البائع، وقد لا يكون، ويسمى هذا الفعل (النجش).

وفيما يلي بيان حقيقة النجش وحكمه وأثره في بيع المزايدة:

تعريف النجش لغة واصطلاحاً:

النجش لغة:

للنجش في اللغة ثلاثة معانٍ:

(١) الخطيب: مغني المحتاج ٥٣/٢.

(٢) ابن جزير: قوانين الأحكام الشرعية ٢٩٢.



الأول: الاستشارة والإخراج.

يقال: نجش الصيد أي استشاره من مكانه ليصاد، نجش الحديث: أذاعه ونشره، ونجش الدابة: حثها فاستخرج ما عندها من السير^(١).

الثاني: الختل والخداع^(٢).

الثالث: المدح والإطراء^(٣).

والصحيح من هذه المعاني هو المعنى الأول^(٤).

النجش اصطلاحاً:

عرّف النووي النجش فقال: هو أن يزيد في السلعة لا لرغبة فيها، بل يخدع غيره ويغتره ليزيد ويشترها^(٥).

وعرّفه ابن رشد فقال: هو أن يزيد أحد في سلعة وليس نفسه شراؤها، يريد بذلك أن ينفع البائع ويغري المشتري^(٦).

وجمهور أهل العلم على أن النجش زيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع ليس بقصد الشراء بل ليغترّ غيره فيحمله على ابتاعها^(٧).

(١) ابن منظور: لسان العرب، باب الشين فصل النون ص ٣٥١، إبراهيم أنيس ورفاقه: المعجم الوسيط ٩٤٢/٢.

(٢) ابن حجر: فتح الباري ٣٥٥/٤، القنوجي: السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج ١١/٦.

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠، القنوجي: السراج الوهاج ١١/٦.

(٤) النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠، القنوجي: السراج الوهاج ١١/٦.

(٥) النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠.

(٦) ابن رشد: بداية المجتهد ١٤٥/٢.

(٧) الزيلعي: تبیین الحقائق ٦٧/٤، الخطيب: مغني المحتاج ٣٧/٢، الدردير: الشرح الصغير ١٠٦/٣، ابن مفتاح: شرح الأزهار ٨٢/٣، ابن حزم: المحلى ٣٧٢/٧، الشماخي: الإيضاح ٩٨/٣.

حكم النجش:

النجش حرام عند جمهور العلماء، وذهب الحنفية إلى أنه مكروه تحريماً^(١).

وذلك لأنه غش وخديعة، وقد نهى رسول الله ﷺ عنه، ففي الحديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن النجش»^(٢).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها»^(٣).
وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله^(٤).

كيفية النجش

للنجش صورتان:

الأولى: أن يعرض رجل سلعة للبيع بالمزاد فيتواطأ مع رجل آخر ليزيد في ثمن السلعة ليغترّ غيره، وفي هذه الحالة يكون البائع والناجش شريكين في الإثم.

- (١) النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠، الكاساني: بدائع الصنائع ٢٣٢/٥.
- (٢) البخاري: الصحيح (مع فتح الباري) كتاب البيوع، باب النجش ٣٥٥/٤، مسلم: الصحيح (مع شرح النووي) كتاب البيوع، باب تحريم النجش والتصرية ١٦١/١٠، الترمذي: السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهة النجش ٣٤٨/٢، أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن النجش ٣٠٤/٩.
- (٣) البخاري: الصحيح (مع فتح الباري) كتاب البيوع، باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ٣٥٣/٢.
- (٤) ابن حجر: فتح الباري ٣٥٥/٤.



قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن ملعون^(١).

الثانية: أن يعرض رجل سلعة للبيع بالمزاد فيأتي آخر فيزيد في ثمنها دون تواطؤ من البائع وذلك ليغر غيره، وفي هذه الحالة يكون الناجش وحده آثماً^(٢).

مَن هو الناجش؟

اختلف الفقهاء في بيان مَن هو الناجش على قولين:

الأول: ذهب الحنفية والمالكية ومتأخرو الشافعية وابن حزم الظاهري إلى أن الناجش هو من زاد في ثمن السلعة فوق ثمن المثل، أما إذا لم تكن الزيادة فوق ثمن المثل فلا يعد ناجشاً آثماً^(٣).

واستدلوا لذلك بما روي عن تميم الداري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين النصيحة» (ثلاثاً)، قلنا: لَمَن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٤).

وبناء عليه فإن من زاد في ثمن السلعة لتبلغ ثمن المثل يعد ناصحاً لصاحب السلعة ولا يعد ناجشاً آثماً.

قال الكاساني: النجش هو أن يمدح السلعة ويطلبها بثمن ثم لا يشتري بنفسه ولكن يُسمع غيره فيزيد في ثمنه، وأنه مكروه، لما روي عن

(١) ابن حجر: فتح الباري ٤/٣٥٥ - ٣٥٦، المباركفوري: تحفة الأحوزي ٤/٥٣٠.

(٢) المباركفوري: تحفة الأحوزي ٤/٥٣٠.

(٣) الزيلعي: تبیین الحقائق ٤/٦٧، ابن عبد البر: التمهيد ١٣/٣٤٨، الخطيب: مغني المحتاج ٢/٣٧، ابن حزم: المحلى ٧/٣٧٢، القنوجي: السراج الوهاج ٦/١١.

(٤) مسلم: الصحيح (مع شرح النووي) كتاب الإيمان، باب الدين النصيحة ٢/٣٧، أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب الأدب، باب النصيحة ١٣/٢٨٨، النسائي (مع شرح السيوطي وحاشية السندي) كتاب البيعة، باب النصيحة ٧/١٥٦.

رسول الله ﷺ أنه نهى عن النجش، ولأنه احتيال للإضرار بأخيه المسلم، وهذا إذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بضمن مثلها، فإذا كان يطلبها بأقل من ثمنها، فنجش رجل سلعة حتى تبلغ إلى ثمنها، فهذا ليس بمكروه، وإن كان الناجش لا يريد شراءها^(١).

قال ابن حجر في الفتح: قال ابن العربي المالكي: فلو أن رجلاً رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يؤجر على ذلك بنيته^(٢).

الثاني: ذهب الشافعية في المعتمد عندهم إلى أن كل من زاد في ثمن السلعة غير راغب في شرائها هو ناجش آثم لأنه ألحق الأذى بالمشتري^(٣).

واستدلوا لذلك بعموم قوله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد، ودعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»^(٤)، إذ مقتضى قوله ﷺ: «ودعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» أن لا يتدخل أحد بين البائع والمشتري، والناجش رجل يتدخل بين الطرفين ليلحق الضرر بأحدهما وهو المشتري.

وردوا على الجمهور فقالوا: وأما القول بأن ذلك من النصيحة غير مسلم: فإن النصيحة لا تتعين بأن يوهم الناجش المشتري أن غرضه الشراء فيزيد في ثمن السلعة، بل يمكنه أن يعلم البائع بأن قيمة سلعته أكثر من

(١) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٣٢/٥.

(٢) ابن حجر: فتح الباري ٣٥٦/٤.

(٣) الخطيب: مغني المحتاج ٣٧/٢.

(٤) مسلم: الصحيح (شرح النووي) كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي ١٥٦/١٠، الترمذي: السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد ٣٤٧/٢، أبو داود: السنن (مع شرح عون المعبود) كتاب الإجارة، باب النهي أن يبيع حاضر لباد ٣٠٩/٩، النسائي: السنن (مع شرح السيوطي وحاشية السندي) كتاب البيوع، باب بيع الحاضر للبادي ٢٥٦/٧، ابن ماجه: السنن (مع حاشية السندي) كتاب التجارات، باب النهي أن يبيع حاضر لباد ١٣/٢.



ذلك، وللبائع الاختيار بعد ذلك^(١).

وقد انتصر الشوكاني للشافعية في نيل الأوطار فقال عما ذهب إليه الجمهور: وهو تقييد للنص بغير مقتضى التقييد^(٢).

لكن الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور لأنه إذا كان النجش خداعاً ومكرراً فإن الذي زاد في ثمن السلعة لتبلغ قيمتها لم يكن قد غرّ المشتري أو خدعه، وأما قول الشافعية بأن الناصح يمكنه أن يعلم البائع بأن قيمة سلعته أكثر من ذلك فإنه قد يؤدي إلى ما لا تُحمد عقباه من النزاع والخصام بين الناصح والمزايدين.

أثر النجش في بيع المزايدة

إذا وقع النجش في بيع المزايدة فما حكم البيع؟

للفقهاء في المسألة أقوال هي كما يلي:

أولاً: ذهب الحنفية والشافعية في الأصح من قولهم والزيدية في قول إلى أن البيع صحيح ولا خيار للمشتري سواء كان النجش بعلم البائع أم بدون علمه.

وحجتهم:

أ - أن النهي عن النجش ليس في معنى العقد وشروطه بل لمعنى خارج عنه.

ب - أن المشتري قد قصر في الاغترار لأن التفريط منه حيث اشترى ما لا يعرف قيمته^(٣).

(١) ابن حجر: فتح الباري ٣٥٦/٤.

(٢) الشوكاني: نيل الأوطار ١٨٧/٥.

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ١٥٩/١٠، ابن مفتاح: شرح الأزهار ٨٢/٣، ابن قدامة: المغني والشرح الكبير ٢٧٨/٤.

ثانياً: ذهب المالكية والشافعية في الصحيح من قولهم والحنابلة في المذهب وابن حزم الظاهري إلى أن البيع صحيح وللمشتري الخيار.

وحجتهم:

إن ذلك كالعيب فيكون للمشتري الخيار إن شاء أمسك وإن شاء رد^(١).

واشترط مالك وأحمد لثبوت الخيار أن يغبن المشتري غبناً فاحشاً يخرج عن العادة، وقدره مالك وبعض أصحاب أحمد بثلاث الثمن، فإن اختار المشتري حينئذ الفسخ فله ذلك، وإن أراد الإمساك فإنه يحط ما غبن به من الثمن - ذكره بعض الحنابلة^(٢).

واشترط الشافعية لثبوت الخيار أن يكون النجش بعلم البائع^(٣).

ثالثاً: ذهب أحمد في رواية عنه اختارها أبو بكر ومالك في قول والظاهرية في قول إلى أن البيع باطل.

وحجتهم:

إن النبي ﷺ نهى عن النجش، والنهي يقتضي الفساد^(٤).

والراجع - والله أعلم - أن البيع صحيح، ويشت الخيار للمشتري إذا كان النجش بعلم البائع وغبن المشتري غبناً فاحشاً كما هو عند المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة.

(١) الدردير: الشرح الصغير ١٠٦/٣، ابن رشد: بداية المجتهد ١٤٥/٢، الخطيب: مغني المحتاج ٣٧/٢، المرادوي: الإنصاف ٣٩٥/٤، ابن حزم: المحلى ٣٧٢/٧.

(٢) ابن رجب: جامع العلوم والحكم ٣١٠.

(٣) الخطيب: مغني المحتاج ٣٧/٢.

(٤) المرادوي: الإنصاف ٣٩٥/٤، الشوكاني: نيل الأوطار ١٨٧/٥، ابن قدامة: المغني مع الشرح الكبير ٢٧٨/٤.

الفرع الثالث:

البخس

مما يجري في بيع المزايدة أن يتواطأ أحد الراغبين في شراء السلعة مع الحاضرين أو مع أحدهم على أن يكفوا عن الزيادة في ثمن السلعة ليأخذها بثمان زهيد، ويسمى هذا الفعل (البخس).

وفيما يلي بيان حقيقة البخس وحكمه وأثره في بيع المزايدة.

تعريف البخس:

البخس: مصدر الفعل (بخس).

وبخس معناه نقص، يقال: بخس الكيل والميزان إن نقصه^(١).

فالبخس هو إنقاص الثمن.

والبخس عكس النجش لأنه إذا كان النجش هو الزيادة فإن البخس هو إنقاص الثمن.

حكم البخس:

البخس حرام لأنه غش وأكل لأموال الناس بالباطل، وقد نهى الله تعالى عنه فقال: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

قال القرطبي: البخس: النقص، وهو يكون في السلعة بالتعيب، والتزهيد فيها، أو المخادعة عن القيمة، والاحتتيال في التزويد في الكيل والنقصان منه، وكل ذلك من أكل المال بالباطل، وذلك منهي عنه في الأمم المتقدمة والسالفة على ألسنة الرسل صلوات الله وسلامه على جميعهم^(٢).

(١) إبراهيم أنيس ورفاقه: المعجم الوسيط ٦١/١.

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٧.

أثر البخش في المزايدة

جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك للدردير ما نصه: وجاز لمن أراد شراء سلعة في المزاد سؤال البعض من الحاضرين لسومها ليكلف عن الزيادة فيها ليشتريها السائل، قال ابن رشد: ولو في نظير شيء يجعله لمن كَفَّ عن الزيادة، نحو كَفَّ عن الزيادة ولك درهم، ويقضي له به حيث كَفَّ عنها، لا سؤال الجميع ليكفوا عن الزيادة، فلا يجوز لما فيه من الضرر على البائع، ومثل الجميع: من في حكمهم كشيخ السوق، فإن وقع، خُيِّر البائع في الرد والإمضاء، فإن فات فله الأكثر من الثمن والقيمة، فإن أمضى، فليس لهم مشاركته على الصواب، وليس له أن يلزمهم الشركة^(١).

ويفهم من هذا النص عند المالكية ما يلي:

أولاً: لا يجوز لمن أراد شراء سلعة أن يتفق مع جميع الحاضرين لشراء السلعة، أو مع أكثرهم ليكفوا عن الزيادة، كما لا يجوز أن يتفق مع من هو في حكمهم كشيخ السوق، لأنه مقتدى به في البياعات وما يتعلق بأعمال السوق.

ثانياً: إذا كان الاتفاق مع أحد المنافسين ممن لا تأثير له في توقف الزيادة فذلك جائز، وإذا تم الاتفاق معه على جعل يجعله له مقابل الكف عن الزيادة فقد ذهب ابن رشد إلى وجوب الوفاء به حتى وإن لم يشتر الجاعل السلعة المعروضة.

وقد استشكل ابن غازي ذلك بأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولا سيما إذا كان ربها لم يبيعها.

قلت: ما ذهب إليه ابن غازي هو الراجح - والله أعلم - لأن بعض الناس يكون ذا مالٍ وقدرة على المنافسة، فإذا حضر المزاد وسأله بعض

(١) الدردير: الشرح الصغير ١٠٦/٣ - ١٠٧.



المزايدين الكف عن الزيادة نظير جعل وأجزنا له ذلك فربما امتهن ذلك وجعله وسيلة للإثراء دون جهد يبذله أو عمل يقوم به .

ثالثاً: إذا علم البائع بالتواطؤ وثبت ذلك بإقرار أو بينة، خير البائع بين الرد والإمضاء في حال قيام السلعة، فإن فاتت فللبائع الأكثر من الثمن والقيمة.

رابعاً: إذا أمضى البائع البيع، فليس للحاضرين مشاركة الجاعل في السلعة، لأنهم قد سلموا له لما سألهم، وأسقطوا له حقهم، ورضي هو بالشراء وحده، فلا يجبر على الشركة بحال.

ويبدو من كلام ابن القيم أنه يؤيد ما ذهب إليه المالكية، فقد جاء في الطرق الحكمية ما نصه^(١): فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها قد تواطؤوا على أن يهضموا ما يشترونه بدون ثمن المثل وبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل، ويقتسموا ما يشتركون فيه من الزيادة، كان إقرارهم على ذلك معاوناً لهم على الظلم والعدوان، وقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٣]، ولا ريب أن هذا أعظم إثماً وعدواناً من تلقي السلع وبيع الحاضر للبادي ومن النجش.

الفرع الرابع:

الاضطرار

قد يضطر المرء لبيع ما في يده لدين عليه أو لضرورة من الضرورات المعاشية، أو قد يضطره القاضي لبيع ماله لإيفاء دينه، فيلجأ عندئذ إلى بيع سلعته بالمزاد العلني ليقضي حاجته أو ما عليه من حقوق، وقد يبيعها الحاكم بالمزاد العلني لأجل الغرماء.

(١) ابن القيم: الطرق الحكمية ٢٥٩.

وقد رأينا بعض من يشترون من المزاد يتخرجون من شراء السلع المعروضة عندما تباع بثمن أقل من ثمن المثل، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجوز لمن حضر المزاد أن يتقدم للشراء مع علمه بأنها تباع بأقل من ثمن المثل وأن صاحبها مضطر لذلك.

لقد تعرّض الفقهاء لبيع المضطر واختلّت أقوالهم في ذلك:

١ - ذهب ابن حزم الظاهري والزيدية إلى أن بيع المضطر صحيح حتى ولو كان دون ثمن المثل، فقد جاء في المحلى: وبيع المضطر صحيح لازم^(١).

وجاء في البحر الزخار: ويصح بيع المضطر ولو غبن فاحشاً^(٢).

٢ - اختلفت أقوال الحنابلة في ذلك: فالمذهب عندهم أن البيع صحيح ولكنه مكروه. ونقل حنبل تحريمه أو كراهيته.

واختار الشيخ تقي الدين بن تيمية: أن البيع صحيح من غير كراهة. فقد جاء في الإنصاف: لو أكره على وزن مال فباع ملكه لذلك: كره الشراء وصح على الصحيح من المذهب والروايتين وهو بيع المضطر. ونقل حنبل تحريمه أو كراهيته، واختار الشيخ تقي الدين الصحة من غير كراهة^(٣).

٣ - وذهب المالكية إلى أن البيع صحيح لا بأس به إذا كان بما يجوز به التبائع، فقد جاء في الكافي ما نصه: وأما من اضطره الحق إلى بيع متاعه أو اضطرته الحاجة أو الفاقة فلا بأس بالشراء منه بما يجوز به التبائع^(٤).

(١) ابن حزم: المحلى ٥١١/٧.

(٢) المرتضى: البحر الزخار ٢٩٢/٤.

(٣) المرادوي: الإنصاف ٢٦٥/٤.

(٤) ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٧٣١/٢.



قلت (الباحث): ويفهم من قول المالكية هذا أنه لا يجوز البيع إذا كان بدون ثمن المثل أو كان بغبن فاحش.

٤ - ذهب الحنفية إلى أن بيع المضطر وشراؤه فاسد.

قال في الدر المختار: وفي التنف بيع المضطر وشراؤه فاسد. وقال ابن عابدين في حاشيته شارحاً لهذه العبارة: هو أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو لباس أو غيرها ولا يبيعها البائع إلا بأكثر من ثمنها بكثير، وكذلك في الشراء منه - كذا في المنح وفيه لف ونشر غير مرتب - لأن قوله: وكذا في الشراء منه أي من المضطر، مثال لبيع المضطر - أي بأن اضطر إلى بيع شيء من ماله ولم يرخص المشتري إلا بشرائه بدون ثمن المثل بغبن فاحش، ومثاله ما لو ألزمه القاضي بيع ماله لإيفاء دينه أو ألزم الذمي ببيع مصحف أو عبد مسلم ونحو ذلك^(١).

قلت (الباحث): الذي يفهم من كلام ابن عابدين أن بيع المضطر وشراؤه فاسد إذا كان يبيعه بدون ثمن المثل بغبن فاحش أو كان شراؤه فوق ثمن المثل بغبن فاحش، أما إذا كان يبيعه أو شراؤه بثمان المثل أو بغبن يسير فهو صحيح ولا فساد في البيع.

وبذلك يتفق ما ذهب إليه الحنفية والمالكية من أن بيع المضطر إذا كان بثمان المثل فلا بأس به.

وبناء عليه فإن على من حضر المزاد، وعلم أن البائع مضطر إلى البيع، وأن أمواله تباع بدون ثمن المثل، أن لا يقدم على الشراء لما فيه من شبهة التحريم أو الكراهة كما نقل حنبل من الحنابلة، أو شبهة فساد العقد كما ذهب إليه الحنفية.

لكن إذا عرض الحاكم مال المدين المفلس للبيع بالمزاد العلني ولم

(١) ابن عابدين: رد المحتار ٥٩/٥ - ٦٠.

يتقدم أحد لشراؤه بضمن المثل فما السبيل إلى إيفاء ديون الغرماء؟
قلت (الباحث): لقد نصّ الفقهاء على أنه يجب أن يكون بيع مال
المدين المفلس بضمن المثل حالاً من نقد البلد^(١).

وبناء عليه فإنه في مثل هذه الحالة ينبغي على الحاكم إيجاد السبل
والوسائل الكفيلة التي من شأنها أن تحفظ أموال المدين المفلس من أن تباع
بضمن بخس، وفي الوقت ذاته حفظ حقوق الغرماء في استيفاء ديونهم.

فقد نصّ الفقهاء على أنه إذا عرضت أموال المدين المفلس للبيع
بالمزاد ولم يتقدّم أحد للشراء بضمن المثل وجب على الغرماء الصبر.

جاء في مغني المحتاج: ولو تعذّر من يشتري مال المفلس بضمن مثله
من نقد البلد وجب الصبر^(٢).

قلت (الباحث): فإن لم يصبروا فعلى الحاكم أن يفعل ما فيه مصلحة
الجميع. والله أعلم.



(١) الخطيب: مغني المحتاج ١٥١/٢، البهوتي: كشف القناع ٤٣٣/٣.

(٢) الخطيب: مغني المحتاج ١٥١/٢.



نتائج البحث

توصّلت من خلال البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: أن بيع المزايدة بيع تجيزه الشريعة الإسلامية وأنه لا يدخل تحت النهي عن سوم المرء على سوم أخيه أو شرائه على شرائه.

ثانياً: أن الأحكام العامة لبيع المزايدة في القانون المدني الأردني تتفق مع ما ذهب إليه الفقه المالكي.

ثالثاً: أن إخفاء العيوب وكتمانها في السلعة المباعة بالمزايدة يعطي المشتري الحق في إمضاء البيع أو فسخه.

رابعاً: أن التبري من العيوب في السلعة المباعة بالمزايدة لا ينفع البائع إذا كان عالماً بالعيوب.

خامساً: أن النجش حرام سواء كان من البائع والناجش أم من الناجش وحده، هذا إذا كانت السلعة تباع بثمن المثل، أما إذا كانت تباع بدون ثمن المثل فلا بأس في ذلك.

سادساً: أن النجش يجيز للمشتري فسخ العقد إذا غبن غبناً فاحشاً وكان النجش بتواطؤ من البائع.

سابعاً: إذا تمّ الاتفاق بين أحد المزايدين والحضور أو بين أحد المزايدين وشيخ السوق على عدم الزيادة في ثمن السلعة فإن ذلك يعطي البائع الحق في إمضاء البيع أو فسخه.

ثامناً: أن من حضر المزاد وعلم أن البائع مضطر لبيع سلعته وكانت السلعة تباع بدون ثمن المثل فمن الأولى له أن لا يقدم على الشراء لما في ذلك من الحرمة أو الكراهة أو فساد العقد كما ذهب إليه بعض الفقهاء.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس ورفاقه: المعجم الوسيط - القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي/ العبسي/ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار - تحقيق مختار أحمد الندوي - الدار السلفية - الهند.
- ابن جزيء: أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي/ قوانين الأحكام الشرعية - دار العلم للملايين - بيروت.
- ابن حجر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ تهذيب التهذيب - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري - المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة ١٣٨٠.
- مختصر زوائد مسند البزار - تحقيق صبري عبدالخالق - مؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن حزم: علي بن أحمد سعيد/ المحلى - تحقيق الدكتور عبدالغفار سليمان البنداري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن حنبل: أحمد بن حنبل/ المسند - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت.
- ابن رجب: الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين بن أحمد الحنبلي/ جامع العلوم والحكم - مكتبة الرسالة الحديثة - عمان.
- ابن عابدين: محمد أمين/ حاشية رد المحتار على الدر المختار - شرح تنوير الأبصار - دار الفكر.
- ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله/ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - تحقيق سعيد أحمد أعراب.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - تحقيق الدكتور محمد ولدمايك الموريتاني - الطبعة الأولى.
- ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبدالله/ عارضة الأحوزي شرح صحيح الترمذي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.



- ابن قدامة: موفق الدين، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد/ المغني على مختصر الخرقى مع الشرح الكبير - دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- ابن قدامة: عبدالرحمن بن أبي عمر، محمد بن أحمد/ الشرح الكبير على متن المقنع مع المغني على مختصر الخرقى - دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- ابن ماجه: أبو عبدالله محمد بن يزيد/ سنن ابن ماجه (بحاشية السندي) - دار الفكر - بيروت.
- ابن مفتح: أبو الحسن عبدالله بن مفتح/ شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار المفتاح لكلمات الأزهار في فقه الأئمة الأطهار - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم/ لسان العرب - دار صادر - بيروت.
- أبو البصل: عبدالناصر موسى/ دراسات في فقه القانون المدني الأردني - النظرية العامة للعقد - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م - دار النفائس - عمان.
- أبو جيب سعدي أبو جيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً.
- أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني/ سنن أبي داود (بشرحه عون المعبرود للعظيم آبادي) - دار الفكر.
- أبو الوليد الباجي: سليمان بن خلف الأندلسي/ المنتقى شرح الموطأ - دار الكتاب العربي - بيروت.
- اطفيش: محمد بن يوسف/ شرح النيل وشفاء العليل - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م - مكتبة الإرشاد - جدة.
- الألباني: محمد ناصر الدين الألباني/ ضعيف سنن الترمذي - المكتب الإسلامي.
- بخيت: محمود عبدالله/ فسخ العقد وآثاره - شركة مطبعة النجمة للطباعة والتغليف والليل - عمان.
- بدران: بدران أبو العينين بدران/ الشريعة الإسلامية (تاريخها ونظرية الملكية والعقود) - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية.
- البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس/ كشف القناع عن متن الإقناع - دار الفكر.
- البيهقي: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي/ السنن الكبرى - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة/ سنن الترمذي - دار الفكر.
- الحطاب: محمد بن الحطاب الرعيني/ مواهب الجليل شرح مختصر خليل - دار الفكر.
- الخطيب: محمد الشربيني الخطيب/ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ.
- الدارقطني: علي بن عمر/ سنن الدارقطني، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م - بيروت - لبنان.
- الدردير: أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد/ الشرح الصغير على أقرب المسالك - دار المعارف - مصر.
- الزيلعي: عبدالله بن يوسف الحنفي/ نصب الراية لأحاديث البداية - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م - المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ.
- الزيلعي: عثمان بن علي/ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- الشماخي: عامر بن علي/ الإيضاح - دار الفتح.
- الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي/ النهاية في مجرد الفقه والفتاوى - دار الكتاب العربي - بيروت.
- العظيم آبادي: محمد شمس الحق/ عون المعبود شرح سنن أبي داود/ دار الفكر.
- العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد/ الضعفاء الكبير - تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد/ عمدة القاري شرح صحيح البخاري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري/ الجامع لأحكام القرآن - الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية - دار القلم، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- قلعجي: محمد رواس ورفيقه/ معجم لغة الفقهاء - الطبعة الأولى ١٩٨٥م - دار النفائس - بيروت.
- القنوجي: أبو الطيب صديق بن حسن خان/ السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج - تحقيق عبدالله إبراهيم الأنصاري وعبدالتواب هيكل - طبعة دار إحياء التراث الإسلامي - دولة قطر.



- الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود/ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - دار الكتاب العربي - بيروت.
- المباركفوري: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم/ تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المرتضى: أحمد بن يحيى/ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الرمداوى: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان/ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل/ تحقيق محمد حامد الفقى - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٥٦م.
- النسائي: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر/ سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي) الطبعة الأولى - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.
- الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند: الفتاوى الهندية (وبهامشه فتاوى قاضىخان والفتاوى البزازية) - دار إحياء التراث العربى.
- النووى: أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف/ روضة الطالبين وعمدة المفتين - المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.
- شرح صحيح مسلم - المطبعة المصرية ومكتبتها.
- الهيثمى: نور الدين علي بن أبي بكر/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - دار الكتاب العربى - بيروت.



